الثورة
www.althawranews.net

تفاعلات

النقيب: الكفاءات لا التقاسم والمحاصصة

يقول الدكتور عيدروس نصر النقيب عضو مجلس النواب: تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات الوطنية بعيدا عن التقاسم سيخلق فرصا جديدة لتحسين الأداء الحكومي والشروع في تهيئة الأرضية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني ناهيك عن إنه سيمنح رئيس الجمهورية فرصة أكبر للرقابة على الحكومة ومحاسبة المقصرين بعيدا عن ضغوط القوى السياسية ومراعاة مواقفها من هه الخطوة أو تلك، ذلك أن التقاسم الحزبي قد حال دون إمكانية محاسبة الفاشلين الذين يحتمون بأحزابهم كلما أخفقوا أو أفسدوا أو فسدوا وفكر أحد بمحاسبتهم.

الفقيه: بروز الأصوات النسوية

يقول المحلل السياسي اليمني عبد الحكيم الفقيه أن الأصوات النسوية في اليمن برزت وبدأن التنافس وترويج اسمائهن محليا وعربيا ودوليا، مستغلات وضع المرأة الحساس في مجتمع تقليدي مستسهلات سرعة بروز المرأة لاحترام المرأة في اليمن.

الراشد: ما يستحقه الشعب اليمني

اكد الكاتب عبدالرحمن الراشد بان: مشكلة اليمن اليوم إقامة دولة حقيقية بمؤسسات مدنية حديثة تنقذ اليمن من أربعين عاما من التخلف الإداري، لبلد كثيف السكان وقليل الموارد. والاقتتال الطارئ ليس صدفة بل هدفه تخريب مشروع الانتقال التاريخي وبناء الدولة اليمنية الحديثة. وقال إن الشعب اليمني يستحق أن يمنح فرصته في بناء دولته، والتعايش بسلام بين مكونات هذا البلد العريق، الذي أثبت أهله أنهم أكثر حضارية من غيرهم، فكانت انتفاضتهم وثورتهم سلمية، وانتقال الحكم سلميا، وكانوا فوق الثأر وضد الانتقام، ولا تزال ثورة اليمن أفضل الثورات العربية رغم محاولات داخلية وخارجية لإفشالها.

مشروع التحول الى النظام الفيدرالي قريبا على طاولة الحكومة

من المقرر أن يُقدم مشروع التحول إلى النظام الفيدرالي إلى حكومة الوفاق الوطني نهاية مارس الجاري، وفي هذا الصدد شكلتٍ وزارة الإدارة المحلية لجنة شكلتها من 30 متخصصاً تم تدريبهم من قبل الأمم المتحدة لعمل مصفوفة متكاملة ضمن مشروع التحول إلى النظام الفيدرالي.

ومن المقرر حسب المصادر ان تركز على إيجاد قاعدة تشريعية شاملة وقوانين خاصة بالأقاليم في الدولة الاتحادية، إلى جانب تحديد آليات تقديم الدعم الفني للتنمية المحلية في الوحدات المكونة لمستويات الحكومة، وبناء قدراتها في المجالات المختلفة، وكذا إعداد الخطط والموازنات والتخطيط التشاركي كمنهجية جديدة تستهدف تحسين إدارة الموارد المالية والأداء الإداري بصفة عامة.

ووفقاً لتلك المصادر فإن اللجنة تعمل حالياً على دراسة مخرجات فرق العمل التسع لمؤتمر الحوار الوطني، والتي ستكون مرجعية لمشروع المصفوفة التي تتبناها وزارة الإدارة المحلية، التي لها خبرة كبيرة في مجال اللامركزية المالية وبناء القدرات والبنى التحتية.

الآراء السياسية على مدفع الانتهاكات!!

الولاءات الضيقة حزبية ومذهبية بوابة انتهاك حريات الاعلام

استطلاع / أسماء حيدر البزاز

أكد العديد من السياسيين أن عوامل انتهاك حريات الرأي السياسية، والاعتداءات لكتاب الرأي في بلادنا فاقم حدته ضعف في فرض هيبة القانون على الواقع بشكل عادل، مما يعرض للانتهاكات من قبل شخصيات نافذة أو عناصر قبلية مرتبطة بعوامل فساد أو خروج عن القانون أو جماعات مصالح ونفوذ نتيجة لضعف أداء الدولة في التطبيق الكامل للقانون بما يمكن هؤلاء الأشخاص أو الجهات من مقدرتهم على إلحاق الضرر والانتقام ممن يحاولون إظهار مكامن فسادهم أو الوقوف أمام نواياهم المتعارضة مع الحقوق والحريات والاستحواذ على الثروة والسلطة.. نتابع

في البداية يقول الناشط السياسي بسام الحميدي أنه على الرغم من تطور الحريات في الرأي والانتماءات السياسية في المرحلة الحالية على الواقع اليمني مقارنة بالأعوام المنصرمة إلا أن حريات الرأي ما تزال تتعرض للانتهاكات خاصة الآراء السياسية المعادية لطرف دون آخر, تحت تميز حزبي أو طائفي بهدف المكايدات السياسية والتفرقة الطائفية والتمييز العنصري والحزبي.

مصالح النفوذ

من جهته يرى جمال الحمادي -محلل سياسي: من المعروف العام أن انتهاك حريات الرأي بالمعنى المتعارف عليه من انتهاكات تقوم بها سلطات الدولة أو أجهزتها القمعية بمصادرة الرأي وكبح الحريات بما يقيد القيام بالدور الطبيعي في نقل الأحداث وتوجيه اللوم والانتقاد لكل ظواهر الإخلال بالقانون ومكافحة الفساد وفضح كل ما ينتهك حقوق المواطن والمجتمع..

وأضاف: ولكن في الجانب الآخر نستطيع أن نعدد العديد من عوامل انتهاك الحريات السياسية، كالضعف في فرض هيبة القانون على الواقع بشكل عادل، مما يعرض للانتهاكات من قبل شخصيات نافذة أو عناصر قبلية مرتبطة بعوامل فساد أو خروج عن القانون أو جماعات مصالح ونفوذ نتيجة لضعف أداء الدولة في التطبيق الكامل للقانون بما يمكن هؤلاء الأشخاص أو الجهات من مقدرتهم على إلحاق الضرر والانتقام ممن يحاولون إظهار مكامن فسادهم أو الوقوف أمام نواياهم المتعارضة مع الحقوق والحريات والاستحواذ على الثروة والسلطة، وأنه من الطبيعي عند ضعف هيبة الدولة وعدم إعمال القانون وبسطه على الجميع فإن الإعلام عرضة للعديد من الانتهاكات، مما يجعل الشخص حبيس الرقيب الداخلي الذي يسكنه

انتهاكات القتل والتهديدات بالتصفية والاعتداءات المباشرة.. من أبرز تداعياتها

خشية وقوعه في مرمى تلك القوى التي بمقدورها أن تمد أذرعتها الفاسدة لتنال منه وتقمع قدرته على التعبير.

وقال: وللحقيقة فإن مرحلة التوافق والحوار التي مرت بها اليمن الفترة الماضية خلقت ظروفاً من توزيع لمركز القرار والسلطة في البلد بين الفئات والشرائح والقوى الحزبية والسياسية المشاركة في مرحلة التوافق والحوار هذه لتمتد إلى ما بعدها ، لأنه ليس بمقدور أحداً يجمع تمركز عناصر القوة والسلطة التي تمكنه من إسكات حريات التعبير ، ولكن في الجانب الآخر فقد لجأت بعض القوى التي لا تؤمن بالديمقراطية ومنهجه سلوكا وقناعة، لجئت إلى انتهاج أعمال الاغتيالات واستخدام أساليب التهديد والبلطجة المتسترة

عوامل الانتهاكات

ويرى السياسي كهلان صوفان أن هناك جملة من الأسباب التي ساهمت، وتساهم في زيادة حدة الانتهاكات ضد حرية الرأي حول مختلف الأحداث والقضايا السياسية وكتاب الرأي حيث تحولت نحو انتهاكات القتل، والشروع بالقتل،

عدم الاستقرار السياسي والانفلات والتحريض الاعلامي من أسبابها ..

والاعتداءات المباشرة ومن هذه الأسباب عدم الاستقرار السياسي وزيادة حدة الصراع بين أطراف التسوية السياسية التي أعقبت أحداث 2011م، وما رافقها من استقطابات للكثير من الإعلاميين، بالترغيب حيناً وبالترهيب أحياناً أخرى، للعمل في الصحافة والإعلام الحزبي التحريضي، الذي يهدف للنيل من الخصوم السياسيين أكثر من تصحيح الأوضاع وخدمة المواطن، وانفلات أمني غير مسبوق، وضعف واضح في أجهزة الدولة وبخاصة الأجهزة القضائية المعنية بالتحقيق في مصداقية البلاغات وقضايا الفساد، سواء من المحسوبين على هذا الطرف أو ذاك أو حتى المستقلين الباحثين عن الحقيقة، عرضة للانتهاك اللفظي والجسدي؛ سواءً كان من الأطراف المستهدفة بالنقد، أو بسبب الخطاب التحريضي ضدهم, مع عدم قيام الحكومة بواجبها في كشف وملاحقة المرتكبين للانتهاكات التي تحصل لكتاب الرأي خارج أجهزتها الأمنية. ومضى يقول: ومن جانب آخر مازالت الثقافة المجتمعية لا تتقبل النَّقد، وتعتبره تجريحا واستهدافا يقصد به النيل من الشخص نفسه وليس من تصرفاته الفاسدة.

الولاءات والانتماءات

المحلل السياسي عامر الضبياني يقول: إن الولاء للأشخاص والقيادات والانتماءات الحزبية والتعصب القبلي والمذهبي جعل حريات الإعلام في بلادنا تتعرض لأبشع الانتهاكات، والتهديدات بالضرب والفصل والتصفية الجسدية.

موضحا: إن اليمن وفي خلال هذه الظروف والمنعطفات الخطيرة شهدت انتهاك واسعة وخصوصاً منذ اندلاع ثورة الشباب السلمية وذلك بسبب الانقسام السياسي والانفلات الأمني .

ويرى السياسي الدكتور عبد الباسط الحكيمي - جامعة صنعاء أن أساس تلك الانتهاكات يعود إلى غياب الحيادية والموضوعية والمهنية في إبداء الآراء، فضلا على عدم معرفة الحدود الفاصلة بين ما يدخل ضمن حرية الرأي وهو مباح وبين ما سواه وهو محرم، كما أن انعدام الوعي بحقوق الإنسان ومن ضمنها حرية إبداء الرأي يعد من الأسباب التي تجعل السلطة والأحزاب والمليشيات والعسكر والسلطة الدينية والقبلية تنتهك تلك الحقوق، يضاف إلى ذلك ضعف منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية، وفوق ذلك انعدام الديمقراطية الحقيقية والتعامل الرسمي بشفافية.

الأفق السياسي

ويقول المحلل السياسي ثابت الأحمدي: واقع الحقوق والحريات العامة للآراء على اختلاف توجهاتها: في اليمن لا يزال دون المستوى المأمول بشكل عام وهي نتاج لواقع متردٍ نمر به، وتخلف في الأداء العام في مختلف المجالات. لكن ثمة انفراجة بدت تلوح في الأفق خلال الفترة الأخيرة، ولم يعد سقف النقد المباشر منخفضا خاصة للرجل الأول في الدولة كما كان عليه الأمر، بل تعداه إلى حد التجاوز المهني والأخلاقي أحيانا لدى البعض .

ناشطون وسياسيون يقرأون امتداد الأبعاد الحضارية لدولة الأقاليم

بإقرار الأقلمة بدأ تاريخنا العظيم يعيد نفسه

استطلاع/ أمل عبده الجندي

أكد سياسيون وناشطون أن نظام الأقاليم يمكن أن يخلق حالة التغيير التي ينشدها اليمنيون إذا ما انتفت من ثقافتنا تلك الولاءات الضيقة والمفاهيم المغلوطة حول قيم التعايش. وأشاورا في سياق هذا الاستطلاع إلى أن اليمن في القدم كانت تقوم على الفيدرالية وقد أمكن لها بذاك النظام خلق وضع حضاري تناقلته الأمم حتى اليوم.

المزيد من الطرح حول هذا الموضوع نتابعه تاليا..

باسم محمد عبدالرحمن الحكيمي. قيادي في ثورة الشباب وعضو مؤتمر الحوار عن شباب الثورة يقول إن البعد الحضاري لشكل الدولة الجديد سيكون حلا للكثير من المشاكل الإدارية والأمنية والمالية خاصة وأن وثيقة الحلول وضعت مبادئ متعلقة بإقامة الدولة المدنية الحديثة وحولت الصراع على السلطة إلى الصراع نحو التنمية في الأقاليم لقد ساعدت هذه الوثيقة على الحفاظ على وحدة اليمن من خلال إعادة صياغة الوحدة الوطنية من منظور عادل نحو وطن اتحادي وآفاق مستقبلية تمحو مظالم الماضي وترسم مستقبل الأجيال القادمة بعيداً عن الصراعات السياسية التي دمرت اليمن طيلة العقود الماضية والتي كان سببها انعدام الشراكة في السلطة والثروة وتركز السلطة والثروة بيد المركز المقدس . أعتقد أن شكل الدولة الجديد سيكون حلا للكثير من المشاكل الإدارية والأمنية والمالية.

تحفيز الأقاليم

محمد مقبل الحميري عضو مجلس النواب يرى أن مشكلتنا ليس في الأقاليم ولكن المشكلة الحقيقة في ثقافتنا المغلوطة وبالشحن المناطقي والإعلام المتفلت والحزبية التي تعاني الإعاقة الفكرية ، إذا أخذت الأقاليم من منظور تكاملي وأسست على أسس واضحة واعتبرت كل أبناء الوطن متساوين في الحقوق والواجبات ويبقى لأي مواطن اختيار الإقليم الذي يريد أن يعيش فيه ويتمتع بكامل حقوقه دون اي حاجز ودون العودة إلى الجذور من أي منطقة أصل أبوك حتى يعيدوك إليها ، إذا أسست على هذا الوضوح فإن الأقاليم ستتيح فرصة لمشاركة كل المناطق في السلطة والثروة وستعمل على تحفيز هذه الأقاليم على التنافس الإيجابي والتكامل ..وبهذه النظرة أنا مع الأقاليم جملة وتفصيلا ،، إما إذا أسست على غير ذلك وسادتها نزعات التنافر والعرقية والمناطقية فعلى اليمن السلام.

علاقات إقليمية منتظمة

ومن جهته أشار المحامي حميد الحجيلي

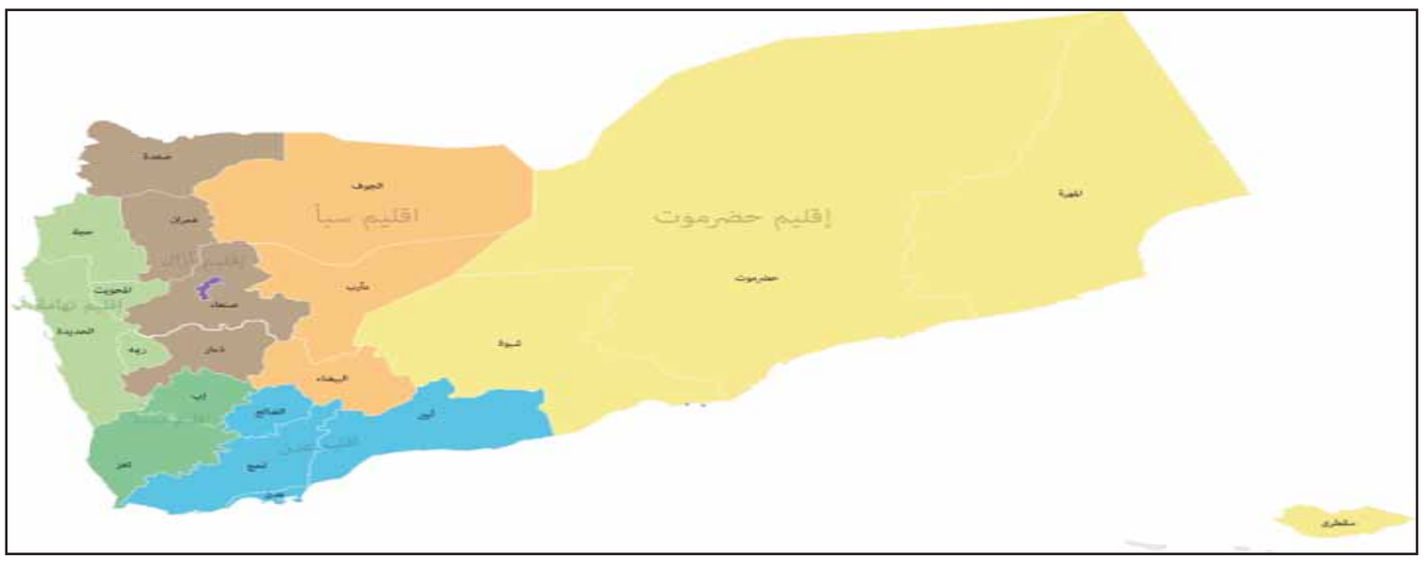

الأقاليم ستحول الصراعات والانقسامات الى تنافس في البناء والتنمية

الأقلمة ستحافظ على وحدة اليمن من منظور عادل

إلى أن البعد الحضاري لدولة الإقليم هو المخرج لمشكلات اليمن، لأن نظام الدولة في اليمن القديم كان فيدراليا، وفي ظل هذا النظام سيولد وعياً وطنياً عميقاً، ودولة وطنية قوية تعتز بانتمائها الحضاري والديمقراطي والعصري، وبالتالي ستختفي النزعات المناطقية ، ونزعة الهيمنة والتطرف، وممارسة الإقصاء والإلغاء، وستوقف الفدرالية بالضرورة حمام الدم في اليمن الذي من أسبابه العديدة سلطة الدولة المركزية, تسهم الفدرالية في بناء الدولة اليمنية الديمقراطية المدنية الحديثة التي يسودها النظام والقانون والأمن والاستقرار والعدل والمساواة والحرية وحقوق الإنسان, وستقيم المشروع الحضاري والتنموي والتنويري الذي توفره المنافسة بين الأقاليم .

ومضى يتابع انها تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين استناداً للعقد الاجتماعي الجديد الذي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع, وبعد اقتصادي اجتماعي يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للمواطنين ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم, وبعد ثقافي حضاري يعنى بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والإقصاء والتهميش والتنميط للأهداف والمكاسب لدوله الإقليم، أولاً أن كل أبناء الاقليم سوف يمارسون حكما ذاتيا لهم ؛ حيث يتمكن أبناء الاقليم من ممارسة الحكم في حدود إقليمهم وكذلك توليهم لكافة مناصب الحكم الذاتي الذي يوفر لأبنائهم فرص عمل لم يكونوا يحلمون بها في ظل حكم النظام المركزي . ثانيا: منع عودة تيار سياسي او عائله او منطقه او جماعه إلى سدة الحكم التي اتخذت الحكم الدكتاتوري الشمولي المبني على أسس استحواذية، والقائم على نظام واحد ، وذلك عن طريق إعطاء ابناء الشعب الفرصة في تولى المناصب لم يجدوها في ظل حكم النظام المركزي ثالثا: دولة الإقليم أو حكومة الإقليم هو لضمان استمرار اليمن كدولة موحدة ولمنعها من التفتت وطلب الاستقلال من جماعات معينة مثل الحراك الجنوبي.

الحل هي الأقلمة

ويقول عدنان العديني نائب رئيس دائرة الإعلام والثقافة في التجمع اليمني للإصلاح أن الاحكتار السياسي للسلطة والثروة كان السبّة التي لحقت بنا نحن اليمنيون منذ زمن وللخلاص منه تقوم الشعوب بصناعة النظام السياسي الذي يخلصها من هذه العورة السياسية ولأجل ذلك هي تحتاج لكسر صنمية المركز المسيطر وتوزيع القرار العام على كل اليمن والأقاليم من ضمن الحلول التي وضعت في سياق البحث عن سبل تحقيق ذلك الهدف مع بناء مؤسسات الدولة السيادية القوية سيكون حل الأقاليم ممكنا.

الأقاليم امتداد للتاريخ

الناشط الحقوقي والمحامي عبدالله الطويلي يؤكد بأن الأقاليم في اليمن ليست بموضوع جديد في اليمن فهو امتداد لتاريخنا العظيم عبر العقود الماضيه حيث كانت اليمن تتكون من عدد من الأقاليم سبأ وحمير ومعين وقتبان وأوسان وحضرموت ومعين في وقت واحد وهاهو التاريخ يعيد نفسه بهذه المسميات وهذا سيجعلنا نستحضر ماضينا المجيد والاستفادة منه ... فالاقلمة هي الحل من ما تعيشه البلاد من عدم استقرار واختلالات هنا وهناك وانقسامات واستيلاء عدد قليل على السلطات مقابل 25مليون نسبة فبالأقاليم سيتحول الصراع والانقسام الموجود داخل البلاد الى تنافس في البناء والتنمية وتسهل حل المشاكل داخل الاقليم فلقد كانت اليمن منذ العصور الماضيه تعيش في ظل اقاليم يمنية سواء قبل انضمام اليمن لدولة الإسلامية أو بعد ذلك وهاهي آثار وتاريخ تلك المماليك اليمنية التي كانت تتوزع على أرجاء الخريطة السياسية اليمنية شاهدة لنا أمام العالم لعمق حضارتنا ويكفي، والاستقرار والنمو التي كانت تعيشه اليمن حتى نهجها الديمقراطي منذ آلاف السنين يشهد لنا العالم به ويشهدلنا أنه حكمتنا الملكة بلقيس والملكة أروى . فهناك أبعاد حضاريه لدولة الأقاليم التي ستعلن وبين حضارتنا فتاريخ اليمن يشهد أن اليمن كان أكثر عهودها وهي تعيش بنظام الأقاليم وكان آخرها في المحافظات الجنوبية حتى عام 67م.